التاريخ 2019/06/17

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

- أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.
- جائزة الحسن للتميز العلمي.
- الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.
- الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.
- الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.
- شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.
- شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	مؤسسة ماعت تشارك في المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن	موقع اليوم السابع	
.2	مؤسسة ماعت تشارك في المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن	موقع فيتو	
.3	مؤسسة ماعت تشارك في المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن	موقع فاير	
.4	مؤسسة ماعت تشارك في المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن	موقع بوابة الأهرام	
.5	بدء استقبال طلبات العائدين من السودان للالتحاق بالجامعات الرسمية	أولى	الدستور
.6	125081 طالبا يتقدمون لامتحان الثانوية العامة	2	الدستور
.7	إلغاء دفتر خدمة العلم والاستعاضة عنه بالتأجيل إلكترونيًا	2	الدستور
.8	المطيري: البلقاء التطبيقية جاذبة للطلبة العرب والكويتيين	5	الدستور
.9	مجلس مركز الاستشارات والتعليم المستمر في "الإسراء" يعقد اجتماعه الأول	7	الدستور
.10	ورقة عمل تطويرية حول قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن	16	الدستور
.11	عام على حكومة الرزاز: التعليم العالي تحديات كبيرة ومشاكل متراكمة *تيسير النعيمات	6 أ	الغد
.12	عام على حكومة الرزاز: نظام تعليمي يعجز عن توفير التعليم لجميع طالبيه *آلاء مظهر	7 أ	الغد
.13	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

صور.. مؤسسة ماعت تشارك فى مؤتمر إقليمى للقانون الدولى الإنسانى بالأردن

الأحد، 16 يونيو 2019 03:12 م

مؤسسة ماعت تشارك فى مؤتمر إقليمى للقانون الدولى الإنسانى بالأردن

كتب عبد اللطيف صبح

مشاركة | اضف تعليقاً واقرأ تعليقات القراء

شاركت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فى مؤتمر الشباب الإقليمى الأول للقانون الدولى الإنسانى والمخصص لحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وذلك فى الفترة مابين 10-11 يونيو الجارى، والذى أقيم فى رحاب جامعة البترا على بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وذلك بحضور عدد من الخبراء القانونيين فى مجال القانون الدولى الانسانى والباحثين والمحامين من مختلف الدول العربية.

وقدّمت نورهان مصطفى ابراهيم، الباحثة وممثلة مؤسسة ماعت فى المؤتمر، ورقة بحثية بعنوان "الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة"، حيث ناقشت فيها عدد من المحاور المختلفة والمتعلقة ببعض المناطق الهشة فى العالم.

حيث ذكرت ممثلة مؤسسة ماعت فى المؤتمر عن ماهية الموارد الطبيعية فى زمن الصراع المسلح وأطلقت عليها "موارد الصراع"، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية فى عدد من الصناعات والمنتجات التى ارتبطت ارتباطاً وثيقا مع الاشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع والأشخاص الذين عانوا لسنوات طويلة من العنف وسواء المعاملة كحالة الكونغو الديمقراطية وأشارت الباحثة الى أن 50% من الصراعات داخل الدول متصلة بشكل مباشر باستغلال الموارد الطبيعية والسيطرة على الموارد النفيسة ، كما اشارت إلى أن البيئة والموارد الطبيعية تراث مشتركا للبشرية لابد من حمايتها.

وتناول المؤتمر عدة موضوعات ذات صلة بفرع القانون الدولى الإنسانى، والتى منها حماية الممتلكات الثقافية، بما فيها الآثار التاريخية وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها وموضوع استخدام الألغام الأرضية، وموضوع مبدأ التميز بين المقاتلين وغير المقاتلين .

ماعت تشارك في مؤتمر إقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن

الأحد 16/يونيو/2019 - 04:40 م
منى عبيد

شاركت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني والمخصص لحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وذلك في الفترة ما بين 10-11 يونيو الجاري، والذي أقيم في رحاب جامعة البترا على بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

وحضر المؤتمر عدد من الخبراء القانونيين في مجال القانون الدولي الإنساني والباحثين والمحامين من مختلف الدول العربية.

وقدَّمت نورهان مصطفى إبراهيم، الباحثة وممثلة مؤسسة ماعت في المؤتمر، ورقة بحثية بعنوان "الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة"، حيث ناقشت فيها عددا من المحاور المختلفة والمتعلقة ببعض المناطق الهشة في العالم.

وذكرت ممثلة مؤسسة ماعت في المؤتمر عن ماهية الموارد الطبيعية في زمن الصراع المسلح وأطلقت عليها "موارد الصراع"، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية في عدد من الصناعات والمنتجات التي ارتبطت ارتباطًا وثيقا مع الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع والأشخاص الذين عانوا لسنوات طويلة من العنف وسواء المعاملة كحالة الكونغو الديمقراطية.

وأشارت الباحثة إلى أن 50% من الصراعات داخل الدول متصلة بشكل مباشر باستغلال الموارد الطبيعية والسيطرة على الموارد النفيسة، كما أشارت إلى أن البيئة والموارد الطبيعية تراث مشترك للبشرية لا بدّ من حمايتها.

وتناول المؤتمر عدة موضوعات ذات صلة بفرع القانون الدولي الإنساني والتي منها حماية الممتلكات الثقافية بما فيها الآثار التاريخية وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها وموضوع استخدام الألغام الأرضية وموضوع مبدأ التميز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

.2

ماعت تشارك في مؤتمر إقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن

الأحد، 16 يونيو 2019 14:47

عاطف موسي - جمال كامل

شاركت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان فى مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولى الإنسانى والمخصص لحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وذلك فى الفترة مابين 10-11 يونيو الجاري، والذي أقيم فى رحاب جامعة البترا على بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وذلك بحضور عدد من الخبراء القانونيين فى مجال القانون الدولى الانسانى والباحثين والمحامين من مختلف الدول العربية.

وقدّمت نورهان مصطفى ابراهيم، الباحثة وممثلة مؤسسة ماعت في المؤتمر، ورقة بحثية بعنوان "الاستغلال الغير مشروع للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة"، حيث ناقشت فيها عدد من المحاور المختلفة والمتعلقة ببعض المناطق الهشة فى العالم.

حيث ذكرت ممثلة مؤسسة ماعت فى المؤتمر عن ماهية الموارد الطبيعية فى زمن الصراع المسلح وأطلقت عليها "موارد الصراع"، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية فى عدد من الصناعات والمنتجات التى ارتبطت ارتباطاً وثيقا مع الاشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع والأشخاص الذين عانوا لسنوات طويلة من العنف وسواء المعاملة كحالة الكونغو الديمقراطية وأشارت الباحثة الى أن 50% من الصراعات داخل الدول متصلة بشكل مباشر باستغلال الموارد الطبيعية والسيطرة على الموارد النفيسة ، كما اشارت إلى أن البيئة والموارد الطبيعية تراث مشتركا للبشرية لابد من حمايتها.

وتناول المؤتمر عدة موضوعات ذات صلة بفرع القانون الدولى الانسانى والتى منها حماية الممتلكات الثقافية بما فيها الاثار التاريخية وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها وموضوع استخدام الالغام الارضية وموضوع مبدأ التميز بين المقاتلين وغير المقاتلين .

"ماعت" تشارك في مؤتمر إقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن | صور

16-6-2019 | 17:00

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن

Tweet

هايدى أيمن

شاركت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، في مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني والمخصص لحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وذلك فى الفترة مابين 10-11 يونيو الجاري، والذي أقيم فى رحاب جامعة البترا على بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

وحضر المؤتمر عدد من الخبراء القانونيين في مجال القانون الدولي الإنسانى والباحثين والمحامين من مختلف الدول العربية.

وقدّمت نورهان مصطفى إبراهيم، الباحثة وممثلة مؤسسة ماعت في المؤتمر، ورقة بحثية بعنوان "الاستغلال الغير مشروع للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة"، حيث ناقشت فيها عدد من المحاور المختلفة والمتعلقة ببعض المناطق الهشة فى العالم.

حيث ذكرت ممثلة مؤسسة ماعت، فى المؤتمر عن ماهية الموارد الطبيعية فى زمن الصراع المسلح وأطلقت عليها "موارد الصراع"، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية فى عدد من الصناعات والمنتجات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقا مع الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع والأشخاص الذين عانوا لسنوات طويلة من العنف وسوء المعاملة كحالة الكونغو الديمقراطية وأشارت الباحثة الى أن 50% من الصراعات داخل الدول متصلة بشكل مباشر باستغلال الموارد الطبيعية والسيطرة على الموارد النفيسة.

وأشارت، إلى أن البيئة والموارد الطبيعية تراث مشترك للبشرية لابد من حمايتها.

وتناول المؤتمر عدة موضوعات ذات صلة بفرع القانون الدولى الإنسانى والتى منها حماية الممتلكات الثقافية بما فيها الآثار التاريخية وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها وموضوع استخدام الألغام الأرضية وموضوع مبدأ التميز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي الإنساني بالأردن

بدء استقبال طلبات العائدين من السودان للالتحاق بالجامعات الرسمية

عمان– أمان السائح

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدء استقبال الطلبات الالكترونية للاردنيين العائدين من السودان، وذلك من خلال الموقع الالكتروني للوزارة، اعتبارا من يوم امس الاحد ولغاية انتهاء دوام الاربعاء 19-6-2109، حيث اكدت الوزارة انه لن يتم قبول اي طلب بعد الموعد المحدد تحت اي ظرف.

واكدت الوزارة ان الطلبات ستخضع للتقييم تمهيدا لتوزيع الطلبة على الجامعات الاردنية الرسمية وفقا لنتائجهم بالامتحان التقييمي الذي سيخضع له الطلبة الملتحقون في تخصصي الطب وطب الاسنان، حيث سيتم الاعلان عن عقد الامتحان خلال الفترة القادمة.

وحددت الوزارة نموذج استبيان للطلبة يتم عبره تعبئة المعلومات الخاصة بكل طالب على حدة لمعرفة تخصص الطالب ومستواه الدراسي، والمواد التي درسها خلال سنوات دراسته بالسودان.

وكانت الوزارة قد منحت الطلبة مهلة للحصول على وثائقهم الى حين تمكنهم من احضارها من جامعاتهم، شريطة ان يقدموها قبل تخرجهم من الجامعات الاردنية.

«125081» طالبا يتقدمون لامتحان الثانوية العامة اليوم

kawther sawalha

عمان – كوثر صوالحة

يتقدم، اليوم الاثنين، 125081 طالبا وطالبة لامتحان الثانوية العامة، الذي انطلق في 11 من الشهر الحالي.

ويتوزع المشاركون في امتحان، اليوم بواقع 111292 في الفروع الأكاديمية، و13789 في الفروع المهنية، حيث يمتحن الطلبة في المباحث المدرجة على جدول الامتحان المعلن.

إلغاء دفتر خدمة العلم والاستعاضه عنه بالتأجيل إلكترونيا

عمان AddustourNewspaper

أصدر ديوان التشريع والرأي امس الأحد، مسودة لقانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة 2019،حيث الغت المادة الثانية منه إلغاء عبارة (دفتر خدمة العلم) حيثما وردت فيه أو في الأنظمة المرتبطة به والمشار إليها في المادة (51) من هذا القانون والاستعاضة عنها بعبارة (وثيقة خدمة العلم الالكترونية).

وفيما يلي نص المسودة:

المادة (1): يسمى هذا القانون (قانون معدّل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة 2019) ويقرأ مع القانون رقم 23 لسنة 1986 المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونًا واحدا ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (2): تعدل المادة (2) من القانون الأصلي كما يلي:-

اولا: بإلغاء العبارات التالية (القائد العام، دفتر الخدمة) والمعاني المخصصة لها والاستعاضة عنها بالعبارات التالية:-

– قائد الجيش/رئيس هيئة الأركان المشتركة: الضابط الذي يعينه الملك للقيام بمهام قيادة القوات المسلحة.

– وثيقة خدمة العلم الالكترونية: المستند الذي يقوم بتفعيله المكلف من خلال الوسائل والمواقع والتطبيقات الالكترونية المخصصة لهذه الغاية أو من خلال أي وسيلة أخرى تقررها المديرية حسب مقتضى الحال وتحتوي على التفاصيل المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه.

ثانيا: بالغاء التعريفات الواردة فيها للعبارات التالية (القوات المسلحة، المديرية، المدير) والاستعاضة عنها بالنصوص التالية:

– القوات المسلحة: القوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي.

– المديرية: مديرية شؤون الأفراد.

– المدير: مدير شؤون الأفراد.

ثالثا: بإلغاء عبارة (القائد العام) حيثما وردت فيه والاستعاضة عنها بعبارة (قائد الجيش/رئيس هيئة الأركان المشتركة).

رابعا: بإلغاء عبارة (دفتر خدمة العلم) حيثما وردت فيه أو في الأنظمة المرتبطة به والمشار إليها في المادة (51) من هذا القانون والاستعاضة عنها بعبارة (وثيقة خدمة العلم الالكترونية).

خامسا: بإضافة عبارة (الأجهزة الأمنية) إليها وعلى النحو التالي:

– الأجهزة الأمنية: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والمديرية العامة للدفاع المدني والمديرية العامة لقوات الدرك.

المادة (3): تعدل المادة (4) من القانون الأصلي كما يلي:

أولاً: بإلغاء عبارة (أجهزة الأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة) حيثما وردت فيه أو في الانظمة المرتبطة به والمشار اليها في المادة (51) من هذا القانون والاستعاضة عنها بعبارة (الأجهزة الأمنية).

ثانيا: بإلغاء عبارة (قبل أدائه لخدمة العلم الا بموافقة المديرية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الا بعد أن يقوم بتصويب وثيقة خدمة العلم الالكترونية الخاصة به وفق الاصول المبينة في هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه وبموافقة المديرية).

المادة (4): اولا: تعدل المادة (5) من القانون الاصلي بإلغاء عبارة (أن لا تزيد على سنتين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (أن لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنتين).

ثانيا: يعدل البند (1) من الفقرة (ب) من المادة (5) من القانون الاصلي بإلغاء كلمة (السجن) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مركز الإصلاح والتأهيل العسكري).

المادة (5): تعدل الفقرة (ب) من المادة (6) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (تجاوز السابعة عشرة من عمره) بعد كلمة (مواطن) الواردة فيها.

المادة (6)

اولا: تعدل الفقرة (أ) من المادة (7) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (والأمن العام أو المخابرات العامة أوالدفاع المدني) والاستعاضة عنها بعبارة (والأجهزة الأمنية).

ثانيا: تعدل الفقرة (ب) من المادة (7) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (والأمن العام أوالمخابرات العامة أو الدفاع المدني) والاستعاضة عنها بعبارة (والأجهزة الأمنية).

ثالثا: تعدل الفقرة (ج) من المادة (7) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (الأمن العام) والاستعاضة عنها بعبارة (الأجهزة الأمنية).

المادة (7): تعدل المادة (8) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) إليها بالنص التالي:

ج) من كان الإبن الوحيد (الذكر) لوالديه أو لاحدهما أحياء كانوا ام أمواتا وفقا لسجلات دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

المادة (8): يلغى نص المادة (15) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (15):أ)على كل أردني (ذكر) أكمل السابعة عشرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره أن يبادر إلى تفعيل وثيقة خدمة العلم الالكترونية الخاصة به من خلال التطبيقات الالكترونية المخصصة لهذه الغاية.

ب) يلتزم الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة في الاستمرار بتأجيل خدمة العلم الكترونيا بشكل سنوي وفقا للاجراءات المبينة في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

.7

خلال لقائه رئيس الجامعة

المطيري: «البلقاء التطبيقية» جاذبة للطلبة العرب والكويتيين

الملحق الثقافي الكويتي خلال لقائه رئيس جامعة البلقاء التطبيقية

السلط-ابتسام العطيات

ibtisam alatiat

قال الملحق الثقافي الكويتي لدى الأردن بدر المطيري، إن الطلبة الكويتيين من خريجي جامعة البلقاء التطبيقية، باتوا يتبوأون مناصب عليا في دولة الكويت.

وأشاد خلال لقائه برئيس الجامعة الدكتور عبدالله سرور الزعبي، في مكتبه، امس الأحد، بالإجراءات المتخذة من قبل الجامعة بتذليل الصعوبات كافة التي يواجهها الطلبة الكويتيون ممن هم على مقاعد الدراسة بالجامعة وكلياتها. ونوه الملحق الثقافي، إلى أهمية الخطوات المتخذة من قبل الجامعة، في سعيها نحو الريادية، وانشاء كلية الذكاء الإصطناعي، لافتاً إلى أهمية هذه الخطوة من جهة رفد سوق العمل الإقليمية بتخصصات نوعية يحتاجها سوق العمل في بلاده.

وقال إن سعي الجامعة نحو تنفيذ برامج يحتاجها سوق العمل، وضمن أطر أكاديمية رصينة يعبر عنه، أيضاً، انشاء كلية الحقوق، مشيداً بأهمية هذه الخطوة نظراً لما تتمتع به الجامعة من سمعة أكاديمية عالية، يعبر عنها تميز خريجيها خاصة بلاده.

وأضاف : «أن جامعة البلقاء التطبيقية، خطّت في الأعوام الثلاث الأخيرة خطوات نوعية، وباتت جامعة جاذبة للطلبة العرب والكويتيين بشكل خاص»، لافتاً إلى أهمية هذه الخطوات والتي ترافق معها تدشين تخصصات يحتاجها سوق العمل في المنطقة.

واستعرض رئيس الجامعة الدكتور الزعبي، خلال اللقاء، ما حققته الجامعة من خطوات في سبيل ترجمة شعار «التشغيل» والهادفة إلى توفير تخصصات وبرامج أكاديمية ريادية يحتاجها سوق العمل المحلي والإقليمي.

وقال رئيس الجامعة، إن الجامعة سعت وبخطوات متسارعة نحو مراجعة تخصصاتها الأكاديمية كافة وذلك لمواكبة ما يحتاجه سوق العمل منها، مع أخذها بعين الإعتبار مفهوم الجامعة كمزود للمعرفة.

ولفت إلى أن ما حققته جامعة البلقاء التطبيقية، من تقدم جاء نتيجة تفعيل منظومة التشريعات والإلتزام بها.

كما أكد رئيس الجامعة، على ضرورة الوقوف على المتغيرات التي يشهدها سوق العمل الإقليمي، لتصميم برامج أكاديمية تتواءم واحتياجاته، خاصة ما تتمتع به الأيدي العاملة الأردنية من سمعة وظيفية عالية.

وفي نهاية اللقاء، الذي حضره نواب رئيس الجامعة، أكد رئيس الجامعة والملحق الثقافي الكويتي، على متانة العلاقات التي تربط بين البلدين، والتي جاءت بفضل علاقة القيادتين السياسية بين البلدين، بين جلالة الملك عبدالله الثاني وأخيه أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح.

مجلس مركز الاستشارات والتعليم المستمر في «الاسراء» يعقد اجتماعه الاول

عمان AddustourNewspaper

افتتح رئيس جامعة الاسراء الأستاذ الدكتور أحمد نصيرات الاجتماع الأول لمجلس مركز الاستشارات وخدمة المجتمع والتعليم المستمر بحضور مدير مركز الاستشارات الدكتورة غيداء أبو رمان وأعضاء المجلس من الجامعة والمجتمع المحلي وذلك في قاعة مجلس الأمناء في رحاب الجامعة.

وبيّن الدكتور نصيرات ضرورة تعزيز الدور الذي يقوم به المركز من خلال إقامة الدورات والورش والندوات التعليمية لأبناء المجتمع المحلي وطلبة الجامعة وتعزيز التعاون مع المؤسسات في المنطقة المحيطة.

وأكد محمود خضر رئيس جمعية مستثمري القسطل والمشتى ضرورة وأهمية مثل هذا التعاون، والتواصل لعقد الاتفاقيات مع مؤسسات محلية وأجنبية لتأهيل الطلبة لسوق العمل. وتضمن الاجتماع مناقشة الرؤية والرسالة والأهداف وإقرارها، ومناقشة مقترح الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمركز، وكذلك مقترح الخطة التنفيذية له، ومناقشة تعليمات المركز الحالية والجديدة وإقرارها، وخطة الاستشارات والدراسات للعام 2019 / 2020، وعرض الاتفاقيات خلال العام الماضي التي تم توقيعها مع جهات داخلية لغايات تدريب الطلبة والمجتمع المحلي، وكذلك عرض الاتفاقيات التي تم توقيعها مع جهات خارجية ودولية، وتفعيل عمل ودور المركز في استثمار قدرات الجامعة العلمية والبشرية وتوجيهها نحو خدمة القطاعين العام والخاص في المجتمع الأردني والإنساني بهدف توفير الدعم المادي والمعنوي للجامعة وأعضاء هيئة التدريس فيها على حد سواء.

ورقة عمل تطويرية حول قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن

الدكتور المهندس: إبراهيم محمد العدوان

تقديـــم

إن الفكر المعرفي لا يتحول إلى إنتاج مادي إلا بعمالة ماهرة تتنوع مهاراتها ومستوياتها وفق متطلبات التطور التكنولوجي والمعرفي المستدام ، حيث ان التسارع التكنولوجي وتوسع الإنتاج يتطلب اكتساب المهارة اللازمة من خلال ممارسة العمل ، وعلية ازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة والمؤهلة ممن لهم مهارات عملية ومعرفية تتعلق بتخصصهم وعلية يعتبر التعليم والتدريب التقني والمهني إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها عملية التنمية المستدامة بإطارها الشامل ، ومن هنا جاء الاهتمام باعداد هذه الورقة التطويرية استجابة للتوجهات الملكية السامية والأوراق النقاشية التي وجهها جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم لتطوير قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني واخص بالذكر الورقة النقاشية السابعة والتي تركزت حول بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة . واقتبس منها « على المؤسسات التعليمية أن تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة وقدرات كبيرة ومواهب متنوعة وعليه ، فإننا نريد أن نرى مدارسنا ومعاهدنا المهنية وجامعاتنا مصانع للعقول المفكرة والأيدي العاملة الماهرة والطاقات المُنتجة. نريد أن نرى مدارسنا مختبرات تُكتشف فيها ميول الطلبة وتُصقل مواهبهم وتُنمى قدراتهم. نريد أن نرى فيها بشائر الارتقاء والتغيير،وذلك بهدف النهوض بواقع القطاع من خلال تحسين ملائمة وارتباطيه التعليم والتدريب بقابلية التشغيل وتطوير حاكميته ألرشيدة وتطوير الشراكة الحقيقة مع القطاع الخاص وضبط جودة المخرجات.

واقع القطاع

بناء على التوجهات الملكية السامية تم تشكيل اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية والتي انبثق عنها مجموعة من الاصلاحات على شكل خطة تنفيذية تشكل خارطة طريق للسنوات العشر القادمة) 2016-2025). وحيث انني تشرفت بالعمل مع اللجنة الفرعية لمحور الحاكمية والتي ركزت على تطوير الانظمة والتعليمات التي تحاكي تطوير عمل المنظومة لتنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بالتشارك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لإعداد القوى العاملة المؤهلة والمستجيبة لمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي ومن ثم تشكلت لجنة وزارية عليا لتنفيذ توصيات اللجنة الوطنية ضمت معالي وزير العمل ومعالي وزير التربية والتعليم ومعالي وزير التعليم العالي ، ولا يزال العمل جاري بهذا الخصوص مع الجهات التشريعية في رئاسة الوزراء ، ولتكون منظومة قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني أداة تغيير إيجابي في المجتمع ووسيلة تطوير لمختلف قطاعات الاقتصاد يجب الاخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

التسارع في عولمة الاقتصاد الاقليمي والدولي.

التركيز على المنافسة وتطور الاسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

تحول الدور الحكومي من حالة تقديم الخدمات المباشرة الى دور التمويل والتنظيم.

زيادة الاهتمام بالاستثمارات التعليمية والتدريبية مع القطاع الخاص والذي من شانه خلق فرص عمل جديدة.

حيث تكمن الفلسفة في ان تشترك جميع الجهات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني في التشارك بعمل المنظومة وليكون دور مزودي التدريب هنا التخطيط والتنظيم والإشراف والمشاركة في التمويل بينما الجانب التنفيذي للتدريب يقع على عاتق القطاع الخاص كونه المستفيد من المخرجات ، ويتم تحقيق هذه الاهداف من خلال الاعتراف بالمهارات والمؤهلات وبناء مسارات التعلم مدى الحياة وتمكين الشباب وتعزيز قدرتهم على الاندماج في الأعمال وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التعليم والتدريب التقني والمهني وادماجها في سوق العمل وهو ما ركزت علية المرجعيات الوطنية « الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني والإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016- 2025) وخطة تحفيز النمو الإقتصادي (2018-2022)».

التحديات

متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي المستقبلية من التخصصات التقنية والمهنية والضوابط والمعايير المرتبطة بالتقدم الصناعي والتقني الذي يشهده العالم.

الثورة الصناعية الرابعة والتي تعتبر ثورة تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من صناعات متقدمة ادت إلى تغيير التركيبة الأساسية للاقتصاد العالمي حتى اصبح مصطلح الاقتصاد الرقمي هو التحدي القادم في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية.

التنمية الصناعية ومخرجات التعليم ، وذلك ان من أهم العوامل التي تساهم في زيادة أعداد العاطلين عن العمل واتساع الرغبة لجلب العمال الوافدين تكمن في عدم وجود علاقة واضحة بين مخرجات التعليم والتدريب وبين خطط التنمية الصناعية.

ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والنمو المتزايد في اعداد السكان (الهبة الديموغرافية) .

غياب مظلة وطنية موحدة تنظم وتقود عمل القطاع وانفلاق المسار الحالي للتعليم والتدريب المهني والتقني.

ضعف مؤسسية الشراكة بين مزودي التدريب ومؤسسات القطاع الخاص وضعف مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية والتدريبية وتداخل التشريعات الناظمة لعمل مزودي التدريب.

التداخل والتقاطع بين مزودي التدريب في ظل غياب مرجعية موحدة تتعامل مع قضايا الموارد البشرية في جانبي التأهيل والتشغيل (العرض والطلب).

التطلعات

تطوير برامج تعليمية وتدريبية تقنية متكاملة وفق معايير عالمية بما يحقق الجودة النوعية لبرامج التدريب التقني والمهني ومخرجاته وتحسين جودة عمليات التدريب التقني والمهني واعادة توجيه المناهج لدمج مفهوم الاستدامة في التخصصات المستجيبة لمتطلبات سوق العمل.

توجيه الشباب نحو المهن والعمل مع القطاع الخاص بما يساعد على إعادة التوازن لسوق العمل ورفع الوعي بالتدريب التقني والمهني بين فئات المجتمع.

فتح المسارات من خلال اعتماد اطار وطني للمؤهلات المهنية (NQF) يتيح الانتقال افقيا وعاموديا بين المسارات التعليمية والتدريبية والاعتراف بالخبرات السابقة لتنظيم سوق العمل.

تعديل القوانين والتشريعات الناظمة لعمل القطاع وانشاء هيئة وطنية مستقلة لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني بموجب قانون تكون الهيئة المقترحة بمثابة الخلف القانوني لجميع مزودي التعليم والتدريب المهني والتقني.

تطبيق نموذج التدريب الموجه بالطلب (Demand Driven) يتصف بالاستجابة والارتباطية والفعالية والكفاءة وفاعلية الكلفة.

الاستفادة من الخبرات والممارسات الفضلى لدى الجهات الخارجية في مجال التدريب التقني والمهني وبناء شراكات استراتيجية لتنفيذ برامج تقنية مهنية.

بناء القدرات وتأهيل الكوادر البشرية في المجالات التقنية والمهنية وتطويرها وفقا لطلب سوق العمل الكمي والنوعي.

زيادة عدد شركات القطاع الخاص التي تستثمر بالتدريب من خلال تحفيز وتسهيل الاستثمار من قبل القطاع الخاص بالتدريب.

تحسين الصورة النمطية للتدريب التقني والمهني من خلال نشر ثقافة العمل التقني والمهني وتعزيز الصورة الإيجابية.

تطوير منظومة التعليم والتدريب الالكتروني وتحويل البرامج التدريبية الى برامج تدريب الكتروني مع تقديم البرامج التدريبية المرنة وفق العرض والطلب.

ايجاد قيم جاذبة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتكوين بيئة تعليم وتدريب مهني وتقني تنافسية بالشراكة مع القطاع الخاص.

تطوير وتحديث نظم المتابعة والتقييم لرصد النتائج وتحسين الاداء للعملية التدريبية.

إنشاء نُظم لمعلومات سوق العمل محليا وخارجيا يُحدث دوريا وينتشر بفاعلية لتحسين خدمات التشغيل ومساعدة الباحثين عن عمل بحيث يتم تحديثها بشكل مستمر.

"التعليم العالي".. تحديات كبيرة ومشاكل متراكمة

تيسير النعيمات
taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان- تقف حكومة الدكتور عمر الرزاز؛ منذ تشكيلها قبل عام، امام تحديات كبيرة ومشاكل متراكمة، يعاني منها قطاع التعليم العالي، ما يتوجب التغلب عليها وتجاوزها، وايجاد حلول لها لأعوام طويلة.

الرزاز في بيانه الوزاري؛ الذي تقدم بطلب الثقة بموجبه الى مجلس النواب قال "أما في قطاع التعليم العالي، فستسعى الحكومة للانتقال نحو إدخال التقنيات الحديثة في التعليم، واعتماد منصات التعليم المفتوحة، وتهدف للانتقال من دعم البحث العلمي التقليدي إلى دعم البحث والتطوير والابتكار، بإنشاء الحاضنات التقنيّة ومسرّعات الأعمال. (مؤشر نسبة المواد المحوسبة، وتصنيف الجامعات، وعدد الشركات الناشئة)".

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني؛ أشار ردا على سؤال لـ "الغد" حول ما انجزته الحكومة مما ورد في البيان الوزاري خلال عام، الى دمج صندوق دعم البحث العلمي والابتكار مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واعادة هيكلته وفقاً لقانون التعليم العالي والبحث العلمي العام الماضي، وإطلاق الدورة الأولى العام الحالي لتقديم طلبات الدعم الخاصة بالمشاريع الابتكارية والريادية.

وبلغ عدد المشاريع الابتكارية المقدمة 35، واختيرت الجامعة الاردنية من قبل لجنة مختصة، لتكون نواة لتأسيس حاضنة للبحث والتطوير في مجال التقنيات الحيوية، لتحسين صناعة الادوية المستخلصة نباتيا.

كما اشار الى سياسة جذب الطلبة الوافدين، بالاضافة الى سلسلة اجراءات من جانب الوزارة لرفع عددهم في الجامعات، إذ وصل في الجامعات الرسمية عام (2018/2019) أكثر من 42 ألفا من 105 دول حول العالم.

وتطرق المعاني الى مراعاة الحكومة لظروف الخريجين الحاصلين خلال دراستهم على قروض من صندوق دعم الطالب الجامعي، مشيرا إلى أنه يُقدر عدد الطلبة المستفيدين من قرار مجلس الوزراء الأخير، بتأجيل تسديد قروضهم لحين التحاقهم بالعمل بنحو 50 ألفا، ويشمل هذا العدد المستمرون على مقاعد الدراسة، أو الخريجين الذين ليس لديهم عمل.

وقال، ان الحكومة؛ أحدثت نقلة نوعية في التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي في الأردن، إذ صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قوانين؛ التعليم العالي الأردني والبحث العلمي رقم (17) لعام (2018)، والذي يحدد الأهداف المراد تحقيقها في قطاع التعليم العالي، لافتا إلى تحديد مهام وصلاحيات كل من مجلس التعليم العالي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتضمن القانون توطين صندوق دعم البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي، وتحديد المهام والصلاحيات المنوطة به، وقانون الجامعات الأردنية رقم (18) لعام (2018)، والذي يُشرع للجامعات الاردنية منذ لحظة تأسيسها، مروراً بشروط استحداثها، ووصولاً إلى تحديد الصلاحيات والمهام المنوطة بكل جامعة ومجالسها المختلفة، اذ أعطى القانون الجديد مزيداً من الصلاحيات المالية والإدارية للجامعات، لتتمكن باستقلاليتها من تحقيق أهدافها.

وبالإضافة لهذين القانونين، بين المعاني انه صدرت العام الماضي، مجموعة أنظمة لتنظيم عمل قطاع التعليم العالي، كممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية، وصندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، وشؤون الطلبة الوافدين، وصندوق دعم البحث العلمي.

واشار المعاني الى رفع مشاريع أنظمة إلى مجلس الوزراء هي: تعيين رؤساء الجامعات، ومساءلة وتقييم اداء القيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، وتنظيم العلاقة بين هيئة المالكين والجامعة الخاصة.

وبخصوص مديونية الجامعات وعجز موازناتها؛ بين المعاني ان الحكومة قررت تخصيص 18 مليون دينار لدعم الجامعات، لما تعانيه من ديون كبيرة وعجز متزايد في موازناتها، مبينا ان تمويل الجامعات ما يزال يشكل مشكلة كبرى، فأوضاعها المالية الصعبة؛ تعود لعوامل متراكمة، كزيادة النفقات الجارية، واضطرارها أحيانا استخدام اموال صناديقها او الاستدانة، وفي غياب دعم حكومي كاف لها، تراكمت مديونيتها، لتصبح خدمة الدين عبئا عليها.

واكد أن غياب الحلول سيؤدي لمزيد من التعقيدات؛ ويدخل الجامعات في أوضاع حرجة، مطالبا الجامعات باتخاذ إجراءات جادة لتخفيف النفقات ومعالجة أزماتها المالية، بايقاف التعيينات الادارية والحد من تعيين الأكاديميين في التخصصات غير المطلوبة.

وأضاف، إن مجلس الوزراء شكل سابقا، لجنة لدراسة أوضاع الجامعات والنظر في حساباتها الختامية، اذ خلصت اللجنة إلى أن طريقة احتساب الدين في الجامعات غير صحيحة، موضحا ان مديونيتها المعلنة 195 مليون دينار ليست حقيقية، لأنها تتضمن حسابات الجاري مدين، بالاضافة لما أخذته من صناديقها وصناديق حقوق العاملين.

خبراء: الحديث عن بناء 60 مدرسة كل عام مجرد تنظير ولا تغير في استراتيجيات التدريس أو أداء المعلمين

نظام تعليمي يعجز عن توفير التعليم لجميع طالبيه

الاء مظهر
Alaa.mathher@sighad.io

عمان فيما رأى متخصصون في التعليم ان النظام التعليمي في الأردن ما يزال يواجه تحديات عدة منها عدم قدرة النظام التربوي على توفير التعليم لجميع الطلبة في الفئات العمرية المختلفة من الروضة وحتى الثانوي ثانوي نتيجة الضغط على البنية التحتية، أشار آخرون إلى ان الحديث عن بناء 600 مدرسة في الأعوام العشرة المقبلة وبواقع 60 مدرسة كل عام "هو تنظير غير حقيقي"، وان على المسؤولين آن "يفرقوا اثناء التصريح بين الحاجة وما يتم تنفيذه وفق متغيرات الأموال المرصودة والمساعدات".

واكد هؤلاء، في أحاديث لـ "الغد" ان التحدي الأكبر والمتمثل في نوعية التعليم وتدنيه في مراحله المختلفة "ما يزال على حاله بل وفي تراجع، أما الانتقال من التعليم إلى تمكين الطلبة من مهارات التفكير فهذا الأمر أيضا تعمل عليه الوزارة منذ مؤتمر التطوير التربوي العام 1987 ولغاية الآن لم يتحقق"، فيما ذهب البعض إلى القول "لم نر اصلاحا حقيقيا في التعليم خاصة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة(التوجيهي)،كل مانهم هو اعتماد مجموع العلامات بدلا من النظام المئوي".

وقال الخبير التربوي ذوقان عبيدات ان الاهداف الكمية التي تعهدت فيها الحكومة تحققت إلى حد بعيد، ففي مجال رياض الاطفال ارتفعت نسبة الالتحاق إلى 62.2٪ وهي مقاربة للنسبة المقررة 62.4 ٪، موضحا انه تم افتتاح 859 شعبة رياض اطفال منها 46 شعبة في وزارة التربية والتعليم والباقي للقطاع الخاص.

واعتبر ان الوزارة لو تساهلت في ترخيص بعض المؤسسات التعليمية الخاصة لزادت نسبة الالتحاق عن النسبة المقررة في الخطة.

وفيما يتعلق بمجال الأبنية المدرسية، بين عبيدات ان الوزارة تسلمت 38 بناء مدرسيا كاملا و558 غرفة صفية جديدة وهذا يعني ان الوزارة حققت ما خططت له وهو 60 مدرسة في العام، مشيرا إلى ان الوزارة سمحت لجميع الخبراء بالمساهمة في اعداد دليل متطور للأنشطة المدرسية بحيث يكون لحصص النشاط منهاج كسائر الحصص وقد روعي في هذا الدليل التركيز على انشطة التفكير الناقد والابداعي.

وبخصوص المستوى النوعي، اشار عبيدات إلى عدم وجود اي تغير في استراتيجيات التدريس او اداء المعلمين او تحصيل الطلبة مع ان مبادرة القراءة والحساب اظهرت تحسنا لطلبة الصفوف الثلاثة الاولى.

ولفت عبيدات إلى ان الوزارة ستبدأ اعتبارا من العام الدراسي المقبل بتطبيق مناهج جديدة في العلوم والرياضيات للصفوف الاول والرابع والسابع، أما في مجال تدريب المعلمين فليس هناك اي تغير والخطة سارت كما هي.

بدوره، قال مدير ادارة التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم سابقا الدكتور محمد ابو غزلة ان امتتبع لانجازات الحكومة بعد انقضاء عام من تشكيلها في جميع المجالات التي ذكرت في خطاب الثقة للحكومة لنيل الثقة "يلاحظ عدم وجود أي تحسن يذكر على تحسين نوعية الخدمات التعليمية".

واضاف، ان النظام التعليمي في الأردن ما يزال يواجه تحديات عدة منها عدم قدرة النظام التربوي على توفير التعليم لجميع الطلبة في الفئات العمرية المختلفة من الروضة وحتى الثانوي ثانوي نتيجة الضغط على البنية التحتية والذي عاق القدرة الاستيعابية للمدارس إضافة الى ضعف البيئة التعليمية وافتقارها لأبسط العناصر التعليمية المحفزة للتعلم على الرغم من زيادة موازنة الوزارة للعام الحالي والتي بلغت 980 مليونا تقريبا منها 116 مليونا رأسمالية، 863.5 جارية مقارنة مع العام الماضي حيث بلغت الموازنة 858 مليونا تقريبا منها 905 رأسمالية و847 مليونا جارية.

واشار ابو غزلة إلى ان الحديث عن بناء 600 مدرسة في الأعوام العشرة المقبلة وبواقع 60 مدرسة كل عام "هو تنظير غير حقيقي"، موضحا ان هناك أكثر من 140 الف طالب جديد على النظام التعليمي، حيث يقدر عدد الطلبة في الصف الأول للعام 2019 بحوالي 200 الف طالب، وعدد المنتقلين من المدارس الخاصة حوالي 15 الف طالب نتيجة النمو الطبيعي والانتقال من المدارس الخاصة، إضافة إلى أعداد الطلبة من الهجرات المتلاحقة بسبب الأزمات السياسية في الدول العربية وآخرها اليمن والسودان.

وأوضح أن الحاجة قائمة للتخفيف من الاكتظاظ، والتخفيف من المدارس المستأجرة التي وصلت نسبتها إلى 20 ٪، والتخلص من نظام الفترتين التي وصلت نسبتهما 18٪،لكن التصريحات عن استلام (60) مدرسة سنويا " كلام غير علمي" وببساطة لأنه منذ مراحل إقرار الموازنة وحتى طرح العطاءات والبدء بالتنفيذ فإن الفترة الزمنية تحتاج إلى اكثر من عام ونصف العام لانشاء هذا العدد من المدارس، وعليه فالمسؤولون يصرحون بأرقام غير دقيقة، لأن الرقم المصرح به يشمل مدارس تم استلامها، وأخرى قيد التنفيذ، وثالثة قيد الدراسة ولسنوات تراكمية.

واشار إلى أن الموازنات المرصودة ورغم ارتفاع المخصص لها في مجال الأبنية المدرسية عن الأعوام الماضية، إلا أن الإضافات غير كافية لإنشاء هذا العدد من المدارس، وقد بلغت موازنة انشاءات الأبنية المدرسية في الموازنة العامة للعام 2019 حوالي 80 مليونا ، منها التزام سابق ومشاريع مستمرة اكثر من 30 مليون دينار، علما بأن الكلفة التقديرية لانشاء مدرسة لـ 300 طالب وفي ظل ارتفاع الكلف وعدم وجود ارض للوزارة فإن التكلفة قد تصل إلى 4 ملايين في قصبات المدن فكيف يمكن إنشاء 60 مدرسة؟. وحتى مع المدارس التي تبنى بدعم من الجهات الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تشمل بناء 25 مدرسة للسنوات 2018-2020 فلن يتحقق الرقم الذي يعلن عنه، ولذا على المسؤولين أن يفرقوا اثناء التصريح بين الحاجة وما يتم تنفيذه وفق متغيرات الأموال المرصودة والمساعدات وزمن التنفيذ والإجراءات الإدارية والفنية والمتغيرات الأخرى.

وبخصوص تحسين نوعية التعليم، اكد ابوغزلة أن التحدي الأكبر والمتمثل في نوعية التعليم وتدنيه في مراحله المختلفة ما يزال على حاله بل وفي تراجع، أما موضوع الانتقال من التعليم وتمكين الطلبة من مهارات التفكير وغيرها فهذا الأمر أيضا تعمل عليه الوزارة منذ مؤتمر التطوير التربوي العام 1987 ولغاية الان لم يتحقق، فكيف لنا أن نتحدث عن انجاز في ذلك في عام أو حتى في 5 سنوات، وفي مجال نوعية التعليم ايضا نأمل أن تكون نتائج الدراسات الدولية التي ستصدر في نهاية العام 2020 في اختبار (TIMMS)، ونتائج اختبار (PISA) في نهاية العام 2019 نتائج إيجابية.

وفي مجال رياض الأطفال أشار إلى أن النسبة ما زالت ترواح مكانها؛ فقد اكدت الحكومة ضرورة التوسع في رياض الأطفال والوصول إلى نسبة 70 ٪ العام 2019 الا ان النسبة وصلت في القطاعين العام والخاص إلى 62 ٪ تقريبا بزيادة 3 ٪ عن العام 2018 وهي النسبة الطبيعية السنوية، وما يرفع هذه النسبة هو مساهمة القطاع الخاص بحوالي 40 ٪ أو اكثر، ولذا لم تفلح الحكومة في تحقيق التطور في هذا الملف رغم توقيع رئيس الوزراء عمر الرزاز شخصيا على اتفاقية مع ثلاث وزارات لزيادة نسب الالتحاق عندما كان وزيرا للتربية والتعليم ولم يتمكن حتى اللحظة من اتخاذ القرار لتنفيذ الاتفاقية لارتباطها بتشريعات ضرورية وبقيت حبرا على ورق رغم أهمية هذه المرحلة في التعليم.

وفي مجال تطوير المناهج اوضح ابو غزلة ان المركز الوطني للمناهج عمل على طرح عطاءات للكتب المدرسية لمادتي الرياضيات والعلوم وستطرح اول مجموعة من هذه الكتب في العام الدراسي المقبل وللصفوف الأول والرابع والسابع والعاشر، كما تم اعداد الاطار العام للمناهج وإقراره من مجلس التربية، اما في مجال تطوير الثانوية العامة والإجراءات المتعلقة بها فقد لاقت استحسانا كبيرا من قبل الطلبة والأهالي. ونامل أن تأتي ثمارها بعد تقييم تجربة الامتحان الواحد والدورة التكميلية لطلبة الثانوية العامة، والتعاون مع الجامعات ووزارة التعليم العالي، كما ان ادارة العملية الامتحانية والعلاقة مع الجماعات والطلبة خرجت من ثوب الترهيب والهيبة التي كان يدعونها في عهد الوزراء السابقين.

من جانبه، اعتبر وزير التربية والتعليم الاسبق الدكتور وجيه عويس ان انجازات الحكومة التي تعهدت بها في قطاع التربية والتعليم تعد مرضية بشكل متوسط.

وقال ان الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية تمت المواغفة عليها قبل حكومة الدكتور عمر الرزاز، حيث احتل التعليم جزءا كبيرا من هذه الاستراتيجية بهدف النهوض به ورفع مستواه من خلال تحويل المناهج من حفظ وتلقين الى مناهج تحليلية.

واوضح عويس ان الاستراتيجية وضعت من اجل معالجة مسالة المدارس التي لم ينجح بها احد في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) وتراجع اداء الطلبة في الاختبارات الدولية، لافتا إلى ان الاصلاح الحقيقي للتعليم يمكن في رفع مستواه من خلال تطوير المناهج وتدريب وتأهيل المعلمين وتحسين البنية التحتية للمدارس.

وفيما يتعلق بتدريب المعلمين، اشار عويس إلى ان اكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين تقوم بدور جيد في هذا الملف ولكن تدريب المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم بحاجة الى مجهود اكبر من ذلك من خلال وضع خطة واضحة لمدة 10 اعوام في هذا الاطار.

وبالنسبة لتطوير الثانوية العامة قال عويس "لم ار اصلاحا حقيقيا فيه فكل ما تم هو اعتماد مجموع العلامات بدلا من النظام المئوي بالاضافة الى تغير عدد المباحث التي يتم احتسابها في المجموع"، مشيرا إلى ان اصلاح هذا الملف يبدأ بتطوير المناهج لتصبح تحليلية لا تلقينية ومن هنا يأتي دور المركز الوطني للمناهج والذي جاء بتوصية من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

واشار عويس إلى ان مخرجات المركز في مبحثي العلوم والرياضيات سيتم تدريسها اعتبارا من بداية العام الدراسي المقبل للصفوف الاول والرابع والسابع.

وفي ملف التعليم المبكر ماقبل المدرسي، اكد عويس ان الوزارة تخطو بشكل جيد في هذا الاطار حيث حظيت مرحلة رياض الاطفال باهتمام كبير من قبل وزارة التربية والتعليم من خلال رفع نسبة الملتحقين برياض الاطفال وزيادة عدد المدارس الحكومية التي تحتوي على مرحلة الرياض الا ان العائق المادي يقف عائقا امام وزارة في هذا الشأن.

جانب من فعاليات طابور صباحي في إحدى المدارس الحكومية في عمان-(أرشيفية)

لا إصلاح حقيقيا بشأن تطوير الثانوية العامة

تحدي نوعية التعليم وتدنيه في مراحله المختلفة ما يزال على حاله بل وفي تراجع

لا تغيير في استراتيجيات التدريس أو أداء المعلمين أو تحصيل الطلبة

13. الوفيات

- خليل صالح عبدالله دعسة – الزرقاء
- خالد أحمد عبدالفتاح عودة – دابوق
- عزالدين عبدالله خليفة – نزول وادي عبدون
- سليم سليمان الربضي – عجلون